الأهرام

١٩٥٧/٤/١٩

مع الاحتجاج والتحفظ

الاحتجاج على ان مصر لم تتحول عن موقفها من نظام الملاحة فى قناتها . والتحفظ صونا للحق المزعوم فى طلب تحويلها عن موقفها ... مع هذا الاحتجاج وذاك التحفظ ستدفع السفن البريطانية والسفن الامريكية رسوم المرور فى القناة وفقا للشروط التى تضمنتها المذكرة المصرية ؟

كان لمصر ، وقد نفذت ارادتها ، ان تتسلم هذه الرسوم دون ان تبالى احتجاجا (وتحفظا) مكتفية بيقينها انها اذ تتقاضى ماتتقاضى انما تستوفى حقها ، فسيان عندها بعد ذلك ارضيت الدول التى تدفع سفنها هذه الرسوم أم لم ترض . ولكن مصر تفهم التعايش فى الجماعة الدولية فهما اسمى مما يدل عليه اكتفاء كهذا . فلا يكفيها يقينها انها تستوفى حقها ، بل يهمها ان يوقن العالم ان مطالبتها بدرة فوق ماعرفت فى مذكرتها هو افتئات على حقها . ويهمها ان يوقن العالم هذه الحقيقة لانها حريصة على ان تحيا فى الجماعة الدولية حياة كريمة ، فيعلم كل فرد من هذه الاسرة ان التعاون بينه وبين مصر هو التعاون الذى يقتضيه التكافل الانسانى لانه قائم على تبادل الاحترام للحقوق فهو قائم على العدالة

لذلك يهمنا اليوم ان نعود فنحتمن على الملا ونحن نتسلم رسوم المرور وفق النظام الذى وضعناه للملاحة فى قناتنا ، ان الدعاوى الثلاث للدول التى تنازعنا حقنا فى القناة دعاو باطلة لا تقوم على اوهى اساس .

طلب التعاون بين الحكومة المصرية ومستخدمى القناة فى تنظيم الملاحة غيرها دعوى باطلة لان انشاء هيئة يوكل اليها مشاركة الحكومة المصرية فى النهوض بهذه المهمة مهدر للسيادة القومية ، فضلا عن انه معارض لمعاهدة القسطنطينيه ، اذ ان المادة التاسعة من هذه المعاهدة تفوض ادارة القناة الى الحكومة المصرية وحدها ، والمعاهدة لاتمنح اية دولة من الدول التى وقعتها حقا ما فى هذه الادارة .

كانت شركة تدير الملاحة ، فى رعاية السيادة القومية ودون تدخل من الدول التى وقعت المعاهدة . والدولة المصرية أممت الشركة مستخدمة حقا قطع به العالم قرا ، فزالت الشركة مع بقاء المعاهدة سليمة لا شعوب فيها شائبة ، اذ لاصلة بين المعاهدة والشركة المتحلة . فما معنى التدخل من هذه الدول بعد تأميم الشركة ؟

وتقييد مصر بالمبادىء الستة التى اقرها مجلس الامن فى ١٣ اكتوبر الماضى دعوى باطلة لان الاتفاق المبدئى الذى كان قد تم على اساس المبادىء الستة تقضت بريطانيا وفرنسا بالعدوان الاثيم على مصر الوادعة . كيف لا وقد اعلنت عليها بريطانيا وفرنسا حربا غادرة نهبانا لها بينما مصر تتهيأ للمفاوضة السلمية التى كان من المتفق عليه عقدها بعد ايام معدودة لفض النزاع على اساس المبادىء الستة . فمن يجرؤ على القول بان مصر لاتزال مقيدة بقبولها المبادىء الستة ، وان بريطانيا وفرنسا أن تدعواها اليوم الى تلك المفاوضة التى انتحلتا اوهى الحجج للفرار منها استعدادا لتلك الحرب الغادرة ؟

ومطالبة مصر بان تضفى على انظمة المرور طابعا دوليا لكيلا تنفرد مصر بادارة الملاحة فى قناتها دعوى باطلة لان مصالح الملاحة العالمية مكفولة بمعاهدة القسطنطينية ، ومعاهدة القسطنطينية لم يمسسها اذى بزوال الشركة فتقييد مصر بالتزامات هى التى تفرضها هذه المعاهدة ، وتلتزم بها مصر رعاية لمصلحة الملاحة الدولية ، لا يمكن عده الا ثمنا تؤديه مصر لتأميم الشركة بعوض الملاحة الدولية من هذا التأميم . فى حين ان التأميم حق من حقوق السيادة لا يحفل عاقل ان تؤدى عنه مصر ثمنا ما تاهيك بان انتظام الملاحة على الكمل قد يرجى لها بعد تأميم الشركة اقام الدليل لكل منصف على ان الملاحة الدولية ليست بحاجة الى مزيد من ضمانات السلامة .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية